العمالة المفقودة

باحثون عن وظائف يصطفون في طوابير لدخول معرض للتوظيف في مركز جاكوب جافيتز للمؤتمرات، نيويورك، الولايات المتحدة.

رافي بالاكريشنان، وماي داو، وخوان سول، وجيريمي زووك

من المهم جدا عكس اتجاه التراجع في المشاركة في القوة العاملة في الولايات المتحدة لدعم النمو في أكبر اقتصاد في العالم

ليس من المفترض أن تسير الأمور على هذا النحو. فمع تعافي الاقتصاد الأمريكي، يزداد معدل التوظيف وعلى الأشخاص الذين توقفوا عن البحث عن عمل عندما كانت الأحوال صعبة أن يتشجعوا ويبحثوا عن عمل من جديد. وبدلا من ذلك، فإن نسبة من يبلغون السادسة عشرة من العمر فأكثر من بين سكان الولايات المتحدة، الذين يعملون أو يبحثون عن وظيفة — أي نسبة المشاركة في القوة العاملة — تواصل الانخفاض. فقد انخفضت من حوالي ٦٦٪ في بداية الأزمة المالية العالمية إلى ٦٢,٦٪ في يونيو ٢٠١٥ (راجع الرسم البياني ١)، وهي أدنى نقطة بلغتها منذ عام ١٩٧٧.

واللافت للنظر بدرجة أكبر هو أن نصف المكاسب التي تحققت في نسب المشاركة بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٠، أي تلك المدفوعة بالتغيرات الاجتماعية الكاسحة مثل طفرة المواليد بعد الحرب العالمية الثانية ودخول المرأة في القوة العاملة، قد انعكست في السنوات السبع الماضية، وخرج ما يعادل ٧,٥ مليون عامل من القوة العاملة في الولايات المتحدة.

الوضع حرِج بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة

ترجع أهمية ديناميكيات سوق العمل الأمريكي في المستقبل إلى سببين حاسمين. أولاً، إن حجم القوة العاملة سيكون محوريا في تحديد وتيرة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في السنوات الخمس إلى العشر القادمة. ونظرا لأن اقتصاد الولايات المتحدة هو أكبر اقتصاد في العالم، فإن مساره يكتسب أهمية حاسمة بالنسبة للنمو العالمي. وثانيا، سيكون مدى إمكانية عكس اتجاه التراجعات الأخيرة في نسبة المشاركة عاملا رئيسيا يؤثر على الأجور وتضخم الأسعار في المستقبل، وبالتالي على توقيت ووتيرة رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي للولايات المتحدة. ويؤثر مستوى أسعار الفائدة في الولايات المتحدة واتجاهها تأثيرا كبيرا على التدفقات الرأسمالية حول العالم، لا سيما على حركة دخولها إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة وخروجها منها.

وشهدت نسبة المشاركة الكلية في القوة العاملة تراجعا منذ عام ٢٠٠٠، أي قبل وقت طويل من بداية الركود الكبير. وكان العصر الذهبي لزيادة المشاركة في القوة العاملة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠، عندما زادت النسب من ٦٠٪ إلى ٦٦٪. وكان ذلك انعكاسا لبلوغ جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية سن الرشد وزيادة وجود المرأة في القوة العاملة. غير أن هذا النمو في حجم القوة العاملة بدأ ينحسر في التسعينات عندما بدأ جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية يتقاعد وبدأت نسب مشاركة المرأة تتراجع.

وبالفعل فمنذ انفجار فقاعة الدوت كوم والركود الاقتصادي في عام ٢٠٠١ (عندما أفلس كثير من شركات الإنترنت)، واصلت نسب المشاركة في القوة العاملة انخفاضها.

وبالنسبة للرجال، استمر هذا الاتجاه لفترة أطول: فقد أخذت نسب مشاركة الذكور في التراجع منذ بدأت عمليات التسجيل في عام ١٩٤٨. وكان الاتجاه إلى الانخفاض بين الذكور ممن هم في ربيع العمر يمثل شاغلا خاصا، وركزت بحوث كثيرة على تراجع الفرص في سوق العمل وما ارتبط بذلك من ركود في نمو أجور العمال ذوي المهارات المنخفضة في الثمانينات، فضلا عن زيادة الاستقطاب في التسعينات (Aaronson and others, 2014).

ويركز هذا المقال على التراجع في نسب المشاركة الكلية منذ عام ٢٠٠٠. وثمة مزيج من العوامل التي تتفاعل في هذا الشأن. فقد كانت التغيرات الهيكلية، التي ارتبطت معظمها بشيخوخة السكان، جزءا مهما من الاتجاه إلى الانخفاض. وتكتسي مسألة الشيخوخة أهمية لأن مشاركة الرجال والنساء تقل بشكل ملحوظ في العقد الذي يسبق سن ٦٥ سنة (بحوالي ٤٠ نقطة مئوية على الأقل)، وتقل مشاركتهم بنسب أكبر بعد ذلك. ونتيجة لذلك، يؤدي التغير في التوزيع العمري نحو العمال الأكبر سنا إلى خفض نسبة المشاركة الكلية حتى إذا لم تتغير نسبة مشاركة مجموعات الأعمار الفردية. وفي الواقع، فإن نسبة مشاركة العمال كبار السن ارتفعت بالفعل أثناء الأزمة، ولكن نسبة المشاركة الكلية واصلت الانخفاض.

غير أن العوامل الدورية ذات الصلة بتوافر الوظائف وتحركات الأجور كانت لها أهميتها أيضا، وخاصة في أعقاب الركود الكبير. ويكون التمييز بين القوى الهيكلية والقوى الدورية ذا أهمية بالغة لدى صناع السياسات، لأن كلا منهما يتطلب استجابة مختلفة على صعيد السياسات. وبالتالي، فمن الأسئلة الرئيسية التي تطرح على الاقتصاديين هو ما حجم التراجع الذي يعتبر كل من هذه العوامل مسؤولا عنه.

وقد خلصنا إلى أن الشيخوخة مسؤولة عن حوالي نصف الانخفاض في المشاركة منذ الركود الكبير. ويجري حساب هذا التأثير بالاحتفاظ بنسبة مشاركة كل مجموعة عمرية ثابتة عند مستوى سنة معينة — ٢٠٠٧ في تحليلنا — وترك حصص السكان في كل مجموعة تتباين وفقا لنمطها التاريخي. ويظهر ذلك أن نسبة السكان البالغين من العمر ٥٥ سنة فأكثر زادت زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٧ (زادت هذه النسبة بين الرجال، مثلا، بنحو ٦ نقاط مئوية لتصل إلى ٣٣٪ تقريبا).

ولتقدير أهمية العوامل الدورية، نستخدم بيانات على مستوى الولايات ونحلل التباين في نسب المشاركة والعوامل الدورية عبر الولايات والزمن. ويشير هذا التحليل إلى أن العوامل الدورية مسؤولة عن نسبة إضافية من التراجع تتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪.

ويظهر الجزء المتبقي من تراجع ما بعد عام ٢٠٠٧ قوى أخرى، مثل انخفاض مشاركة الشباب بشكل كبير. ولم يكن هذا التراجع مدفوعا في الأساس بزيادة معدلات الالتحاق بالكليات، كما افترض بعض المراقبين، بل بانخفاض في عدد طلاب الكليات الذين يعملون أيضا. وأدت الزيادة في طلبات الحصول على تأمين الإعاقة دورا في تقليص حجم القوة العاملة. ويعبر جانب من هذه الزيادة عن شيخوخة السكان، حيث كان ٨٠٪ من الحاصلين على هذا التأمين فوق سن الخامسة والأربعين، رغم أن عدد الطلبات شهد تسارعا واضحا في أعقاب الركود الكبير. وحتى أولئك الذين لم يوافق على منحهم هذه الاستحقاقات في النهاية خرجوا من القوة العاملة وطلباتهم لا تزال تنتظر البت فيها. وعلى الرغم من أن مسألة كم من الزيادة الأخيرة في عدد الحاصلين على تأمين الإعاقة يعتبر هيكليا وكم يعتبر مرتبطا بالاتجاهات الدورية مفتوحة للنقاش، فإن معظم هذه الزيادة غير قابل للعكس.

عكس مؤقت لاتجاه

مما له أهمية أننا خلصنا إلى أن ما يصل إلى ثلث التراجع في نسب المشاركة بعد عام ٢٠٠٧ قابل لعكس اتجاهه مع استمرار التحسن في سوق الوظائف في الولايات المتحدة (Balakrishnan and others, 2015). وفي السنوات القليلة القادمة، هذا يعني عودة نحو مليوني عامل إلى سوق العمل. غير أن نسب المشاركة ستبدأ في التراجع من جديد بحلول عام ٢٠١٧ لأن القوى الكامنة لشيخوخة السكان ستعوض أكثر من الارتداد المرتبط بالاتجاهات الدورية.

وتضع هذه التنبؤات في الاعتبار القوى الهيكلية غير الديمغرافية مثل الالتحاق بالكليات، ونسبة الطلاب الذين يعملون وأنماط التقاعد. والمتوقع، على وجه التحديد، أن يحدث ارتدادا في نسبة مشاركة العمال الأصغر سنا مع تراجع معدلات الالتحاق بالدراسة (وتقترب من مستواها في فترة ما قبل الركود الكبير) وبدء عدد أكبر من الطلاب

الرسم البياني ١

العاطلون عن العمل

انخفض الجزء من سكان الولايات المتحدة الراشدين الذين يعملون أو يبحثون عن عمل منذ بداية القرن بصورة مطردة.

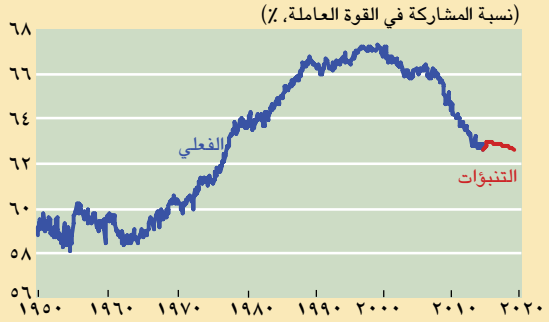

المصادر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وشركة Haver Analytics؛ وتقديرات المؤلف.
ملحوظة: تقيس نسبة المشاركة في القوة العاملة النسبة المئوية للأشخاص ممن هم في سن السادسة عشرة فأكثر ويعملون أو يبحثون عن عمل بنشاط.

الرسم البياني ٢

تراجع طويل الأجل

يتفق عدد من القائمين بإعداد التنبؤات الاقتصادية على أن النسبة الكلية للمشاركة في القوة العاملة سوف تستمر في التراجع.

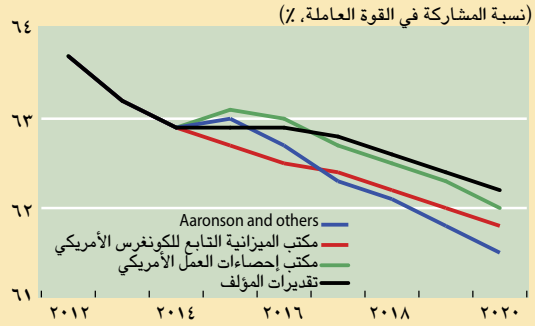

المصادر: Aaronson and others (2014)؛ ومكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكي (CBO, 2014)؛ ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي (BLS)؛ وشركة Haver Analytics؛ وتقديرات المؤلف.
ملحوظة: تقيس نسبة المشاركة في القوة العاملة النسبة المئوية للأشخاص ممن هم في سن السادسة عشرة فأكثر ويعملون أو يبحثون عن عمل بنشاط.

بالعمل— يشجعهم على ذلك التحسن في فرص العمل والحاجة إلى سداد قروض الدراسة. غير أنه من المتوقع ألا ترتفع نسب مشاركة العمال الأكبر سنا مرة أخرى — لأن نسب مشاركتهم زادت في الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٣ كما أن استرداد الثروات المفقودة أثناء الأزمة يسمح لكثير ممن أجلوا تقاعدهم بأن يفعلوا ذلك أخيرا.

اتجاه التراجع في نسبة المشاركة الكلية هو أمر تنبأت به جهات أخرى تقوم بإعداد التنبؤات الاقتصادية، على الرغم من وجود بعض الفوارق الكبيرة (راجع الرسم البياني ٢). وعلى سبيل المثال، فإن

تحتاج الصورة الكاملة لسوق العمل إلى فحص عوامل تتجاوز معدل البطالة

الضغط باتجاه الانخفاض الناتج عن شيخوخة السكان في توقعات مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكي يزيد في تأثيره عن الارتداد المرتبط بالاتجاهات الدورية مقارنة بتقديراتنا على المدى المتوسط. وتوصلت دراسة Aaronson and others (2014) أيضا إلى مسار انخفاض في نسبة المشاركة، حيث افترضت أن الاستقطاب في سوق العمل نحو وظائف منخفضة الدخل ووظائف مرتفعة الدخل وزيادة قوائم الانتظار للحصول على إعانة الإعاقة سوف يكون لهما تأثير يفوق تأثير الزيادة في الأعمار، والتحصيل العلمي، والتغيرات في معدلات الزواج والخصوبة. وتماثل تنبؤات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي لعام ٢٠٢٠ تنبؤاتنا (Toossi, 2013).

مقياس جديد لخمول سوق العمل

ماذا تعني اتجاهات المشاركة هذه بالنسبة لمستوى الخمول (أي الموارد غير المستخدمة التي يمكن توظيفها دون إحداث تضخم) في اقتصاد الولايات المتحدة؟

فإذا نظرنا إلى معدل البطالة فقط — الذي تراجع بصورة مطردة من معدلات تتألف من خانتين إلى حوالي ٥,٥٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ — قد يبدو كما لو أنه لا يوجد خمول كبير في سوق العمل بالمرة. وقبل كل شيء، فإن المعدل أعلى من تقديرات كثيرة لمستوى البطالة «الطبيعي» الحالي — وهو المعدل الذي يكون سائدا عندما تتحقق تأثيرات العوامل الدورية وينمو الاقتصاد حسب الاتجاه العام. ويدعي البعض أن الفرق الضئيل بين معدل البطالة والمعدل الطبيعي — ما يسمى بفجوة البطالة — يعادل حالة العمالة الكاملة.

غير أن هناك ما هو أكثر من فجوة البطالة بالنسبة لخمول سوق العمل، لا سيما بعد التغييرات في سوق العمل الناجمة عن الركود الكبير. وفي حين يوحي تقلص فجوة البطالة بأن الاقتصاد يقترب من العمالة الكاملة، فإن نسبة العمالة إلى عدد السكان ترسم صورة مختلفة (راجع الرسم البياني ٣). وبالفعل، فإن هذه النسبة، والتي تقيس كم من القادرين على العمل يعملون بالفعل، لا تزال أقل من مستواها قبيل الركود الكبير بمقدار يزيد على ٤ نقاط مئوية. فما الذي يمكن أن يتسبب في هذا الانقطاع؟ أولا، هناك العمال الراغبون في العمل والجاهزون للعمل ولكنهم لم يبحثوا عن وظائف في الأسابيع الأربعة السابقة ولم يتم تصنيفهم كعاطلين (يطلق عليهم العمال المرتبطون بالسوق بطريقة هامشية). وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا الكثير من العاملين غير المتفرغين الذين يودون أن يعملوا لساعات أكثر ولكنهم لا يستطيعون لأن الأعمال التجارية لا تزال تواجه ظروفا صعبة. وفي حين يمكن أن يكون هناك مكون هيكلي في زيادة عدد

الرسم البياني ٣

مجال للنمو

تشير نسبة العمالة إلى عدد السكان، والتي تقيس كم من القادرين على العمل يعملون بالفعل، إلى إمكانية حدوث تحسن إضافي في سوق العمل

(نسبة العمالة إلى عدد السكان، ٪)

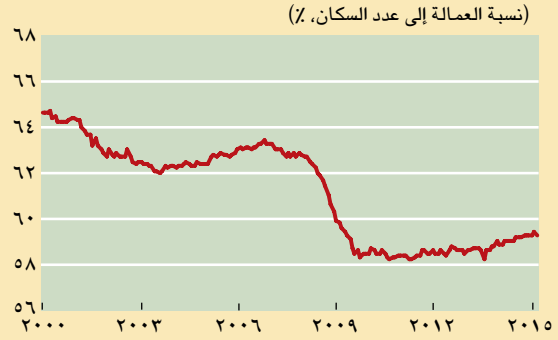

المصادر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وشركة Haver Analytics.
ملحوظة: تقيس نسبة العمالة إلى عدد السكان نسبة السكان غير المقيمين في مؤسسات مدنية ممن هم في السادسة عشرة من العمر فأكثر ويعملون.

الرسم البياني ٤

الفجوة تضيق

تقلص الفرق في السنوات الأخيرة بين نسب الاتجاه العام والنسب الفعلية للعمالة إلى عدد السكان، أي فجوة العمالة.

(فجوة العمالة، ٪ من السكان)

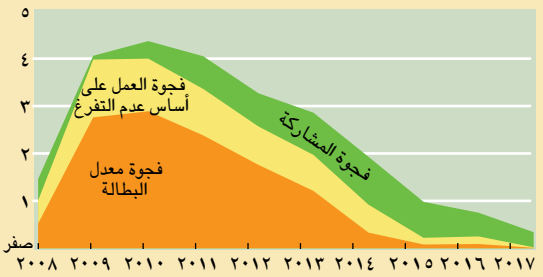

المصادر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وشركة Haver Analytics؛ وتقديرات المؤلف.
ملحوظة: تقيس فجوة معدل البطالة وفجوة نسبة المشاركة في القوة العاملة انحراف المعدلات عن مستويات الاتجاه العام (التي كثيرا ما يطلق عليها اسم المستويات الطبيعية) وتعدل فجوة العمل على أساس عدم التفرغ لمراعاة عدد العاملين الذين لا يعملون على أساس التفرغ بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم.

العاملين غير المتفرغين (نتيجة تزايد قدرة الشركات على التنبؤ بأعباء العمل خلال فترات الذروة، مثلا)، فإن جزءا من هذا المكون يعبر بلا شك عن إرث من الظروف الدورية الضعيفة. وتشير إضافة هذه المكونات إلى معدل البطالة إلى استمرار حالة ما من الخمول في سوق العمل.

وكما أكدت جانيت يلين، رئيسة الاحتياطي الفيدرالي، فإن الصورة الكاملة لسوق العمل تحتاج إلى فحص عوامل تتجاوز معدل البطالة. وتشمل هذه العوامل أدوات قياس ديناميكيات سوق العمل، مثل الوظائف الشاغرة، وعمليات التوظيف وترك العمل، التي عادت إلى مستويات ما قبل الأزمة تقريبا. ويعتبر العدد المتزايد لحالات ترك العمل أمرا مشجعا لأنه إشارة إلى أن الناس أصبحوا أكثر ثقة وهم يتركون وظائفهم الحالية سعيا وراء فرص تحقق لهم دخلا أعلى وتلائمهم بشكل أفضل.

ولجمع كل هذه العناصر في مقياس واحد للخمول، فإننا نحسب «فجوة العمالة» ذات التعريف العام التي تشمل انحرافات معدلات البطالة والمشاركة عن مستويات اتجاهها العام أو مستوياتها

الطبيعية ويتم تعديلها لمراعاة العدد الكبير من العمال الذين لا يعملون على أساس التفرغ بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم.

وكما يمكن أن يتوقع المرء، فإن قياسنا يبين فجوة كبيرة في العمالة في أعقاب الركود الكبير، مدفوعة إلى حد كبير بالزيادة الكبيرة في البطالة وفي العمال الذين لا يعملون على أساس التفرغ بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم. وبدأت فجوة المشاركة، بدورها، في النمو بعد عام ٢٠١٠، نظرا لأن فترة الركود المطولة أدت إلى تثبيط همة الكثيرين وخروجهم من القوة العاملة (راجع الرسم البياني ٤). وكانت هذه هي الظروف التي يعمل فيها سوق العمل. أما الآن، ومع انخفاض معدل البطالة إلى نقطة مئوية واحدة تقريبا في معظم التقديرات للمعدل الطبيعي للبطالة، فإن ما بقي من خمول ينشأ أساسا من فجوة المشاركة، وبقدر أقل من فجوة العمل على أساس عدم التفرغ. ونتوقع أن يختفي الخمول الكلي في سوق العمل (أي فجوة العمالة) في عام ٢٠١٨. ويشير هذا التراجع التدريجي في خمول سوق العمل إلى استمرار أهمية دور السياسات الاقتصادية الكلية التيسيرية، مثل تدابير السياسات النقدية الداعمة للمساعدة في الوصول إلى العمالة الكاملة.

حفز معدل المشاركة

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر السياسات الرامية إلى عكس اتجاه التراجع في نسب المشاركة بالغة الأهمية للتوسع المطلوب في توفير العمالة اللازمة لدفع النمو المحتمل في السنوات الخمس إلى العشر القادمة. ويعد تحسين النمو من الشواغل الرئيسية في الولايات المتحدة، حيث تشير تنبؤات كثيرة إلى أن نسبة النمو المحتمل ستصل إلى نحو ٢٪ — وهي بعيدة عن المعدلات البالغة أكثر من ٣٪ في المتوسط التي كانت سائدة قبل الركود الكبير.

وتشمل التدابير الرئيسية تحسين برامج البحث عن الوظائف والتدريب وتوجيه الاستحقاقات للأسر المنخفضة الدخل، مثل دعم رعاية الطفل. كما ينبغي أن يكون إصلاح نظام الهجرة جزءا من الحل. ولمواجهة آثار شيخوخة السكان، ينبغي أن توسع الولايات المتحدة برنامجها لمنح تأشيرات الدخول للمهاجرين ذوي المهارات العالية، وهو ما سيحسن أيضا إنتاجية القوة العاملة. ■

رافي بالاكريشنان نائب رئيس قسم وخوان سول اقتصادي أول، وكلاهما من إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي. وماي داو اقتصادية في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي. وجيريمي زووك اقتصادي في وزارة الخزانة الأمريكية.

المراجع:

Aaronson, Stephanie, Tomaz Cajner, Bruce Fallick, Felix Galbis-Reig, Christopher L. Smith, and William Wascher, 2014, "Labor Force Participation: Recent Developments and Future Prospects," Finance and Economics Discussion Series Staff Working Paper 2014–64 (Washington: Federal Reserve Board).

Balakrishnan, Ravi, Mai Dao, Juan Solé, and Jeremy Zook, 2015, "Recent U.S. Labor Force Dynamics: Reversible or Not?" IMF Working Paper 15/76 (Washington: International Monetary Fund).

Congressional Budget Office (CBO), 2014, "The Budget and Economic Outlook: 2014 to 2024" (Washington, February).

Toossi, Mitra, 2013, "Labor Force Projections to 2022: The Labor Force Participation Rate Continues to Fall," Monthly Labor Review *(December).*

مجانا

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٥

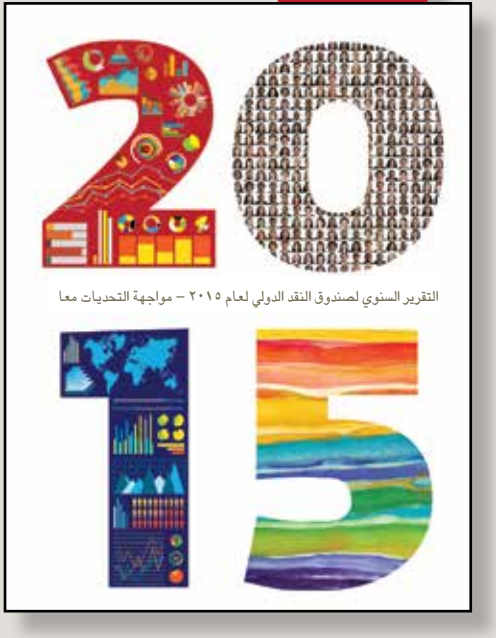

اكتشف كيفية دعم الصندوق للاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي بالتصدي للتحديات من خلال مساعدته القائمة على الإقراض والرقابة الاقتصادية والمهارات العملية.

يسلط هذا التقرير الأضواء على أبرز أحداث السنة، ومنها:

- نظرة متعمقة في الأثر الدولي لهبوط أسعار النفط
- التمويل والمشورة بشأن السياسات للبلدان التي تواجه الصعوبات
- التمويل الطارئ لمكافحة أزمة الإيبولا في غرب إفريقيا
- صندوق مساعدات جديد للبلدان الفقيرة والأشد احتياجا المتضررة من الكوارث الطبيعية أو في مجال الصحة العامة
- بحوث في سياسة المالية العامة للحد من عدم المساواة
- تدريب بالمجان عبر شبكة الإنترنت للمسؤولين من القطاع العام والحكومة
- بيانات إحصائية على شبكة الإنترنت بالمجان لجميع المستخدمين

اطلب نسختك المجانية الآن من الموقع الإلكتروني imfbookstore.org/ar15

صندوق النقد الدولي